المصدر: الاهرام
التاريخ : ١٥ يناير ١٩٢٩

مشروعات الري الكبرى

وهل من امر يقدم عليها

اي عمل اكبر او اهم من مشروعات الري الكبرى حتى نستطيع ان نقدم الكلام فيه على الكلام في هذه المشروعات ؟؟

واي امر في هذه الديار يصح ان يقدم على امر النيل والماء وادارته وتوزيعه وقد قالوا ان الله خلق الارض وان مصر وحدها خلقها النيل

واي استقلال واية حرية يكونان لهذه البلاد اذا لم تكن هذه البلاد مستقلة بمائها وريها ونيلها ؟؟

كل شيء اذا ضاع سهلت الاستعاضة عنه ولكن قطرة واحدة من النيل تضيع لا يستعاض عنها ؟؟ وكل غلط وكل خطأ يسهل اصلاحه . اما الخطأ في ادارة النيل واما الخطأ في توزيع مياهه واما الخطأ في ادارة تلك المياه فمن الصعب جدا اصلاحه ومن العسير جدا تلافي ضرره لانا امام اعمال متراتبة متواصلة متتابعة متلاحمة متشابكة من منبع النيل الى مصبه فيكفي ان يقع الغلط او يصيب الخطأ حلقة واحدة من تلك الحلقات حتى يحتم الاصلاح بالتغيير والتبديل من اول السلسلة الى آخرها

وهذا القول يفهمه المهندسون الخبيرون ولا يؤيده ولا يدعمه بل لا يفهمه ولا يدركه ولا يفقهه المطبلون المزمرون الذين إذا قيل لهم طبلوا قالوا سمعا وطاعة واذا قيل لهم زمروا قالوا مثل هذا خلقنا لنزمر

المسألة مهمة فوق كل مسألة اخرى . والى هذه المسألة نظرت « الاهرام » عندما كانت توجه الى كل وزارة من الوزارات اللوم والعتب لانها تهمل السياسة المائية . ولما اعلنت الوزارة الجديدة ان لها « سياسة مائية » رحبت « الاهرام » بهذه الفكرة ولكنها لوزكر الذا نرون حذرت الحكومة من ان يقتنص الانكليز الفرصة ليحملوا الحكومة على محمل خشن ينتقص من حقوق مصر في سودانها او يمس سيادة مصر على النيل وخزاناته وحقوق مصر بمائه . وما كانت الاهرام تعزي الكلام في هذا الموضوع الخطير على عواهنه . فالسياسة الانكليزية جعلت من دأبها منذ زمن بعيد السيطرة على بعض الامم والشعوب بقوتين وعاملين : الماء والبوليس . فاذا قبضت على الماء وعلى البوليس فقد قبضت على ناصية الامة وقد قبضت على حريتها وعلى استقلالها وهي تحرر مياه الامم التي تروي ارضها الانهر لاماء السماء وتحرر القوة الضاغطة فيها . فقد صح تحرير تلك الامم والضد بالضد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

عن حذرنا الحكومة من ان ننحدا بكلتا مسالة الماء الذي نحتاج اليه وسيلة لاضاعة حقنا في السودان ووسيلة لوضع قيد جديد في ارجلنا . والمسالة في ذلك ليست مسالة حزبية ولكنها مسالة قومية وفي المسالة القومية يعمل الجميع عملا واحدا بفرض واحد . كما ان هؤلاء الانكليز قد علمونا بالخبرة انهم يعملون جميعا في مسائلهم القومية عمل الرجل الواحد السنا نحن وهم بناس ؟ ؟ اليست لنا سياسة قومية تحيي معها السياسة الحزبية

فاذن يجب على الجميع ان يعالجوا هذه المسالة معالجة قومية بحتة وقد مهد لنا المهندسون الانكليز ذاتهم هذه المهمة بهم في تقريرهم الذي وضعوه سنة ١٩٢١ — ٢٢ — قالوا ان حق مصر بمياه النيل لا سبيل الى نكرانه فاذا اخذت اراضي الجزيرة من ماء النيل الازرق ما يقضي باقامة قناطر تجمع حبهادي لتلافي ضرر الشراقي كان على حكومة السودان ان تدفع نفقات تلك القناطر

فهذا القول الذي قالته لجنة محترمة لا يستطيع الانكليز انكار قولها او نقضه او الجهر بشيء يخالفه . هو حجتنا الطبيعية وهو رطا

المعقول المقبول وهو الحكم الذي يجعل ماء النيل في ايدينا و يجعل هذه الايدي المصرية حرة في تصريفه

نذكر انا لما عالجنا منذ ثلاثة شهور مسالة السياسة المائية في هذا المكان من « الاهرام » واطلع على كلمتنا في ذلك حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا قال لنا دولته : انه يعني بهذه المسالة عناية خاصة وانه يكاد يكون متفقا مع الانكليز على ان يتولى المصريون وهم منفردون وحدهم ادارة الخزانات ومياه النيل الابيض وانه قد المهندسين الانكليز ليكون موظفا من موظفي وزارة الاشغال في رياسة ادارة خزان جبل الاولياء

فنحن لسنا ممن يقولون استغنوا عن الاجانب لانهم اجانب وقط بل عن ممن يقولون استغنوا عن الاجانب اذا وجدتم بين الوطنيين من يقومون بعملهم او يحلون محلهم دون اضرار بالاصلاح والتعمير فلا يزعجنا ان يكون مدير الخزانات انكليزيا اذا كان هذا الانكليزي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مديراً صالحا لها ولكنه يزعجنا و يزعج حكومتنا بلا شك ولا ريب ان يكون هذا الامكاري الذي ندفع له اجره سيداً لنا لامستخدما كسائر مستخدمي حكومتنا فقد قضت التحفظات بان يظل في ادارة الامن العام قلم اوروبي على راسه مدير امكاري وقضت بان يظل في المالية مستشار وفي الحقانية مستشار بحجة امتيازات الاجانب وديونهم فهل يصح أن يكون لماء النيل مستشار او رقيب او موظف لا نستطيع الاستغناء عنه . او احلال الوطني محله ؟؟

انا لا نظن ذلك ولا نظن ان سياستنا القومية تسمح به لانا نريد خطوة الى الامام وهذا بعيدا خطوات الى الوراء نريد التخلص من القيود الموجودة لا نكبلنا بقيود جديدة. ليس لمثل هذا عمل الجميع وكانت لهم فيه السياسة القومية السامية ؟؟

اما من الوجهة الفنية في هذا الموضوع الجليل الشان فانا لواثقون بان التقرير التمهيدي الذي نشرنا خلاصته لا يدل على عمل معين وما دامت المسالة اجمالية فلا يجوز الكلام بالتفصيل فلدينا خزان جبل الاولياء ولدينا خزان اسوان ولدينا قناطر الرمع والحجز بالدلتا واسيوط واسنا فهذه الاعمال جميعا تتطلب درسا دقيقا وتتطلب وقتا طويلا لذلك طلبنا ان يكون لوزارة الاشغال هيئة شورية في هذا الموضوع الجليل الشان لا ندري لماذا لا يستشار اسمعيل سري باشا او شفيق باشا او حسين واصف باشا وامثالهم من الخبراء الذين ركن اليهم في مثل هذه المسائل التي وقفوا على اسرارها

واذا احتجنا الى ضرب الامثال التي تدل ولاة الامور على فائدة مثل هذه الشورى ذكرنا لهم راي اسماعيل سري باشا في ادارة الطلمبات منذ ٢٣ سنة في ان تكون لهذه الطلمبات محطة مركزية واحدة توزع منها القوة على جميع المحطات الاخرى و بذلك يقتصد بالمال والادارة فلم يصغوا الى نصيحته المستندة الى الخبرة حتى اخذنا بها منذ اربعة اعوام اي بعد الاستقلال بالاعمال وادارة الشؤون فكانت النتيجة باهرة. لا نقول ان كل راي يبديه اسماعيل سري باشا او غيره من الخبراء المصريين لا يابه الباطل من جهة من جهاته بل نحن نقول ان عندنا بعض الخبراء فلا يجوز ان نحرم رايهم ولا يجوز ان نهمل شانهم بل يجب ان نسمع ذلك الراي بكل اصغاء فقد تكون الدرة مخبوءة بالصدف

عرضت وزارة الاشغال على مجلس الوزراء مذكرتها التي بسطت الكلام فيها وسهلت للقراء ملخصها وعرضت مع هذه المذكرة تقريرا يؤيدها فارجا المجلس النظر في ذلك حتى يتمكن من مراجعة المذكرة ودرسها وقد احسن في ذلك اذا كان المراد الدرس والتمحيص حتى يخرج المشروع كاملا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ويزيد في هذا الاحسان اذا ظل المجلس ساهرا السهر الكبير على ان لا يمس الاتفاق بشان ماء النيل سلطة مصر في مصر وسلطة مصر على ماء النيل وحق مصر في السودان وهذا بلا شك من مشاغل الوزارة التي القت على عاتقها عبء ادارة الامور وتصر بنفسها منفردة فالمحتم عليها ان تكون اشد حرصا من سواها

فنحن نحب الاتفاق مع الانكليز ونحن نود العمل معهم يدا واحدة ونحن نود من صميم الفؤاد ان تكون اعمال الاصلاح والتعمير منزهة عن كل مطمع لو كان ذلك بالامكان

ولكننا نصارح الانكليز — وهم لا ينكرون علينا هذه المصارحة — ان سياستهم لم تعرف حتى الان شيئا مما نود ان نصل اليه او مما نود ان يكون بيننا وبينهم لانها سياسة ساهرة للاخذ فقط دون العطاء وهي قد تكون تكل سياسة لا تعرف في مطمعها ومصالحها او ما نظنه مصالحها رأفة بنا او تساهلا

وكثيرا ما سلمنا فلم يعد تسليمنا دليلا على الولاء والتقرب بل عد استسلاما. وهذا شر ما يعود علينا بالاسف وهذا ما يولد في الصدور ضعف الثقة. وهذا ما يحتج به الذين «يخادنون ويشفقون» من الاعيب السياسة الانكليزية فلا يستطيع احد دفع حجتهم بالبرهان وبالعمل القائم المحسوس امام العيون

فاليوم نقول صحفهم ان وزارة محمد محمود باشا قد توصلت في ستة شهور الى عقد بين العلاقة بين مصر وانكلترا ولكن مصر تقول هل هذه اليد المصرية التي امتدت الى انكلترا بالولاء والمصافحة تقابل من جانب السياسة الانكليزية بمثل تلك الروح ؟؟

ذلك هو السؤال الذي تريد الامة المصرية برهانا واضحا ودليلا محسوسا عليه . فهل من دليل وهل من برهان؟؟

ان الحكومة المصرية اخذت على عاتقها القيام بعمل كبير جليل الشان وهذا العمل الذي يتقدم سواه من الاعمال ويفوقها اهمية وخطورة للانكليز فيه نصيب من اشتراكهم بالاشراف على ادارة السودان اشراكا جعلهم منفردين بادارة شطر من البلاد المصرية فهل يستخدم الانكليز افرادهم قوة وافتدارا بذلك الشطر للاضرار بمصر ذاتها ؟ ! انا هنا نضع علامة الاستفهام الى ان ترى الجواب بالفعل لا بالقول وكل املنا ان يكون هذا العمل مصداقا لحسن الظن وحسن اليقين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية